

٦٤

| القرار رقم (IR-2021-280)

| الصادر في الاستئناف رقم (Z-16045-2020)

اللجنة الاستئنافية الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

استئناف - ربط زكوي - الخسائر المرحلية - الأصول الثابتة - الأراضي - رأس المال الإضافي.

الملخص:

مطالبة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء قرار الدائرة الابتدائية بشأن الربط
الذكي ببند الخسائر المرحلية للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م - أ assort الهيئة
المستأنفة اعتبرتها على أن بأن إقرارات المدعية للأعوام من ٢٠١٢م حتى ٢٠١٥م لم تتضمن أية خسائر مرحلة، وأن المكلف أكد ذلك في خطابه المؤرخ في ٩/٨/١٤٣٨هـ.

مطالبة المستأْنف بإلغاء قرار الدائرة الابتدائية المطعون عليه، القاضي برفض اعتراف المستأْنف على الربط الزكوي بين الأصول الثابتة للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠٢٤م؛ مستندًا إلى أن الأرضي آلت للشركة بالميراث والشركة كانت مؤسسة فردية وتم تحويلها لشركة مساهمة من أفراد الأسرة بعد وفاة المالك وفي حال عدم السماح بحسم الأرضي يطالب المستأْنف بتخفيض حساب رأس المال الإضافي، الذي بدوره سيخفض مبلغ الربط الزكوي بنفس المبلغ.

ثبت للدائرة الاستئنافية في استئناف الهيئة: عدم تقديم الهيئة ما يثبت أن الخسائر المرددة محل الخلاف ناتجة عن بنود غير جائزة الجسم، فإن ذلك يترب على حسم الخسائر المرددة وفقاً للقواعد المالية لعام ٢٠١٢م لعدم ثبوت تعديلها من قبل الهيئة، وفي استئناف المكلف: أن الإثباتات المحاسبية لتلك الأراضي قابلة لإثبات حقوق الملكية في الشركة، الأمر الذي يستلزم معه في حال عدم قبول حسم الأصول الثابتة أن يتم استبعاد ما يقابلها من حسابات حقوق الملكية، مما يحدث معه نفس الأثر على الوعاء الزكوي - مؤدى ذلك: رفض استئناف الهيئة، وقبول استئناف المكلف ونقض قرار دائرة الفصل فيما قضى به من نتيجة بشأنه، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

المستند:

- المادة (٤) البند (٢) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠٦هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد ٢٦/١٢/٤٤١هـ الموافق ٢٠٠٨/١٦هـ اجتمعت الدائرة الأولى الاستئنافية لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة الرياض ، ... وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم:

وذلك للنظر في الاستئناف على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة ، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيه بما يأتي:

أولاً: الناحية الشكلية: قبول دعوى المدعية شكلاً.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

رفض اعتراف المدعية بخصوص بند الأصول الثابتة للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م.

قبول اعتراف المدعية بخصوص بند الخسائر المرحلية للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م، وإلغاء قرار المدعي عليها.

رفض اعتراف المدعية بخصوص بند الدائنون والموردون للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولاً لدى الطرفين، تقدم كلاً منهما بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

ففيما يتعلق باستئناف الهيئة على بند (الخسائر المرحلية للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م)، توضح الهيئة بأن إقرارات المدعية للأعوام من ٢٠١٢م حتى ٢٠١٥م لم تتضمن أية خسائر مرحلة، وأن المكلف أكد ذلك في خطابه المؤرخ في ١٤٣٨/٠٨/٠٩هـ حيث أفاد نصاً بالآتي: (عدم وجود بند للخسائر المرحلية بإقراراتنا الزكوية للأعوام ٢٠١٢م و ٢٠١٣م و ٢٠١٤م لا يبرر عدم احتسابها بالربط وهذا خطأ حصل منا، علماً بأن هذه الخسائر واردة بالقوائم المالية للشركة على النحو التالي:

البيان	م٢٠١٢	م٢٠١٣	م٢٠١٤	م٢٠١٥
الخسائر المحللة	(٧٨٣,٠٧٣)	(٦٣٥,٧٤٠) ريال	(١,٨٦٢,١٥٤) ريال	(٦٦) (١,٦٧٤,٠٦)

وأوضحت الهيئة أنه وبالاطلاع على القوائم المالية وخاصة قائمة الدخل وعلى ضوء عدم تضمين الإقرارات أية خسائر مرحلة فقد كانت نتيجة الأعمال طبقاً لقوائم الدخل كما يلي:

البيان	م٢٠١١	م٢٠١٢	م٢٠١٣	م٢٠١٤	م٢٠١٥
النتيجة	(١,٠١٥,٩٠٩)	(٥١٨,٤٣٦)	(٣٠٤,١٤٣)	(١,٥٧,٨٣٩)	(٢١١,٥٨٠)

وعليه قامت الهيئة بالربط على المدعية بأخذ هذه النتائج من قوائم الدخل وذلك استناداً إلى المادة (٤) من لائحة جبائية الزكاة البند (ثانياً)، وقد أسفرت الربط عن وجود خسائر معدلة لعام ٢٠١٤ م بلغت (٦٩٩,٧٣١) ريال تم ترجيلها وحسمنها من الوعاء الزكوي للمكلف لعام ٢٠١٥ م باعتبارها صافي الخسارة المرحلة المعدلة طبقاً لربط الهيئة استناداً للمادة المشار إليها، وقد تأيد إجراء الهيئة بالقرار الاستئنافي رقم (١٣٠٣) لعام ١٤٣٤ هـ والقرار الاستئنافي رقم (١٤٦٣) لعام ١٤٣٦ هـ والقرار الاستئنافي رقم (١٩٠٨) لعام ١٤٣٩ هـ. كما أضافت الهيئة بأن قرار الدائرة قد جانبه الصواب من حيث قبول اعتراف المكلف المتضمن حسم الخسائر استناداً لقوائم المالية الخاصة بها حيث ما يتم حسمه هي الخسائر المعدلة المرحلة بموجب ربط الهيئة، وهذا ما قامت به الهيئة طبقاً لما تم إيضاحه. وبناء على ما سبق تطلب الهيئة إلغاء قرار الدائرة المستأنف ضده وتأييد إجرائها.

- كما لم يلق القرار قبولاً لدى المكلف فتقدم باستئنافه على القرار المعترض عليه بموجب لائحة استئنافية تضمنت ما ملخصه الآتي:

ففيما يتعلق باستئناف المكلف على بند (الأصول الثابتة للأعوام من ٢٠١٢ م إلى ٢٠١٥ م) فيطالب المكلف بحسم الأراضي من بند الأصول الثابتة للأعوام من ٢٠١٢ م حتى ٢٠١٥ م وذلك لأن الأرضي آلت للشركة بالميراث والشركة كانت مؤسسة فردية وتم تحويلها لشركة مساهمة من أفراد الأسرة بعد وفاة المالك وفي حال عدم السماح بحسم الأرضي يطالب المستأنف بتخفيف حساب رأس المال الإضافي، الذي بدوره سيخفض مبلغ الربط الزكوي بنفس المبلغ، حيث أن المستبعد من الأرضي يعادل تماماً المستبعد من جاري الشركاء. وحيث قررت الدائرة فتح باب المرافعة، فورد من المكلف بتاريخ ١١/٠٨/٢٠٢٠ م، مذكرة أجاب فيها على استئناف الهيئة بخصوص البند محل الاستئناف، ويوضح المكلف بأن الإقرارات الزكوية تم إعدادها وفق القوائم المالية، وحيث إن القوائم المالية متضمنة هذه الخسائر،

فيجب على الهيئة تضمينها حتى لو لم نضمنها في إقراراتنا لهذه الأعوام. وبناء عليه يطلب المكلف رفض استئناف الهيئة وتأييد قرار دائرة الفصل.

وفي يوم الأحد ٢٢/١٢/١٤٤٢هـ الموافق ٠٨/٢١/٢٠٢١م، وبعد الاطلاع على المذكرة الخاصة بالاستئناف والرد عليها، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية من أوراق ومستندات، تقرر لدى الدائرة أن القضية قد أصبحت جاهزة للفصل وإصدار القرار في موضوعها.

الأسباب:

حيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من الشركة المستأنفة ومن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تبيّن للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلباً الاستئناف مقبولين شكلاً، حيث قدما من ذي صفة، خلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، حيث إنه بخصوص استئناف الهيئة بشأن بند (الخسائر المرحلية للأعوام من ١٢٠١٣م إلى ٢٠١٥م)، وبعد الاطلاع على القوائم المالية يتبيّن أن الخلاف حول الخسائر المرحلية للأعوام من ١٢٠١٣م حتى ٢٠١٢م، ناتج عن إعادة تبويب رصيد بداية العام للأرباح المرحلية لعام ١٢٠١٣م وفقاً لقائمة حقوق أصحاب رأس المال لعام ١٢٠١٢م، في حين دفع المكلف بأنه يؤكد على وجهة نظره المقدمة أمام دائرة الفصل ويطلب تأييد قرارها فيما انتهى إليه من نتيجة، حيث إن القوائم المالية المدققة تعدد بينة يستند إليها في احتساب الوعاء الزكوي، كما أن الخسائر المرحلية التي تحسم من الوعاء الزكوي هي الخسائر المرحلية المعدلة بموجب ربوط الهيئة، وبالاطلاع على الرابط الزكوي لعام ١٢٠١٣م يتضح أن الهيئة قد استندت في إجرائها على القوائم المالية المدققة لعام ١٢٠١٢م، حيث أخذت بالاعتبار إعادة تبويب الأرباح المبقاء وذلك بعدم إضافة رصيد أول العام من الأرباح المبقاء لوعاء الزكاة لعام ١٢٠١٣م، وحيث إن إجراء الهيئة بعدم حسم الخسائر المرحلية محل الخلاف ينحصر في دفعها بعدم تضمين إقرارات المكلف أية خسائر مرحلية دون الطعن في صحة إعادة تبويب الأرباح المبقاء في عام ١٢٠١٣م، حيث كان يتوجب على الهيئة التتحقق من صحة ما تضمنته القوائم المالية بشأن تحويل الأرباح المبقاء إلى خسائر مرحلية، وفي ضوء عدم تقديم الهيئة ما يثبت أن الخسائر المرحلية محل الخلاف ناتجة عن بنود غير جائزة الجسم، فإن ذلك يتترتب عليه حسم الخسائر المرحلية وفقاً للقوائم المالية لعام ١٢٠١٣م لعدم ثبوت تعديليها من قبل الهيئة، ولا ينال من ذلك ما تدعيه الهيئة من عدم قيام المكلف بالإفصاح عن تلك الخسائر في إقراراته الزكوية، حيث إنه كان يتوجب على الهيئة دراسة اعتراض المكلف والقواعد المالية المدققة والطعن في سلامتها في حال تبين لها ذلك، ولا يسوغ الاعتماد على خطأ المكلف في عدم تضمين إقراراته الزكوية للخسائر المرحلية لتبرير عدم الأخذ

بما تظهره القوائم المالية من خسائر مرحلة بعد تعديلها. أما ما يتعلق بالخسائر المعدلة لعام ١٤٢٠م، وبالاطلاع على الربط الزكي لعام ١٤٢٠م يتبيّن أنه تم تعديل الخسارة الدفترية البالغة (٨٣٩,٢٠٧) ريال لتصبح الخسارة المعدلة بموجب ربط الهيئة مبلغ (٧٣١,٦٩) ريال، وبالتالي فإن ما يتم حسمه من الوعاء الزكي لعام ١٤٢٠م هو الخسارة المعدلة لعام ١٤٢٠م بالإضافة إلى الخسارة المرحلة من عام ١٣٢٠م بمبلغ (٧٤٠,٥٢٦) ريال والتي تم ترحيلها من عام ١٢٢٠م وقبلت هذه الدائرة حسمها، وعليه تخلص الدائرة إلى رفض استئناف الهيئة فيما يتعلق بالخسائر المرحلة للأعوام من ١٢٠١٣م حتى ١٤٠١٤م، وتعديل قرار لجنة الفصل باعتماد الخسائر المرحلة للأعوام من ١٢٠١٢م إلى ١٤٠١٤م وفقاً لما تظهره القوائم المالية للمكلف، واعتماد الخسائر المرحلة لعام ١٤٠١٥م بمبلغ (٤٧١,٥٠١) ريالاً، والذي يمثل مجموع الخسارة المرحلة من عام ١٣٢٠م وصافي الخسائر المعدلة لعام ١٤٠١٤م. ويحيط إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند (الأصول الثابتة للأعوام من ١٢٠١٢م إلى ١٤٠١٣م)، ويحيط إن المكلف يدفع بأن الأراضي محل الخلاف آلت للشركة بالميراث من صاحب المؤسسة التي تم تحويلها لشركة مساهمة من أفراد الأسرة بعد وفاة المالك، ويحيط إن الإثباتات المحاسبية لتلك الأراضي قابله إثبات لحقوق الملكية في الشركة، الأمر الذي يستلزم معه في حال عدم قبول حسم الأصول الثابتة أن يتم استبعاد ما يقابلها من حسابات حقوق الملكية، مما يحدث معه نفس الأثر على الوعاء الزكي، ولا ينال من ذلك عدم تقديم المكلف ما يثبت نقل ملكية تلك الأصول محل النزاع نظراً لأن الأثر على الوعاء الزكي هو ذاته سواءً تم حسم الأصول من الوعاء أو تم استبعاد ما يقابلها من تمويل من الوعاء، الأمر الذي تخلص معه الدائرة إلى قبول استئناف المكلف، ونقض قرار دائرة الفصل فيما انتهى إليه من نتيجة بخصوص هذا البند.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: قبول الاستئناف على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة من الناحية الشكلية.

ثانياً: وفي الموضوع:

- رفض استئناف الهيئة بشأن بند (الخسائر المرحلة للأعوام من ١٢٠١٢م إلى ١٤٠١٥م)، وتعديل قرار دائرة الفصل باعتماد الخسائر المعدلة للأعوام من ١٢٠١٢م إلى ١٤٠١٤م وفقاً لما تظهره القوائم المالية للمكلف، واعتماد الخسائر المرحلة لعام ١٤٠١٥م بمبلغ (٤٧١,٥٠١) ريالاً، والذي يمثل مجموع الخسارة المعدلة لعام ١٤٠١٤م، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار

- قبول استئناف المكلف بشأن بند (الأصول الثابتة للأعوام من ١٢٠١٢م إلى ١٤٠١٣م)،

ونقض قرار دائرة الفصل فيما قضى به من نتيجة ب شأنه، وفقاً للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِيهِ أَجْمَعِينَ.